

تطبيق Twiterrific أصبح مجانيا

أصبح تطبيق Twiterrific الذي يعد واحدا من أشهر تطبيقات منصة التواصل الاجتماعي تويتر على الإطلاق، مجانيا اعتبارا من أمس الاول الثلاثاء، حيث قرر مطورو التطبيق طرحه مجانا في متجر تطبيقات «ابل ستور» بدلا من سعره السابق البالغ 2,99 دولار. وتأتي النسخة المجانية كجزء من تحديث الإصدار والذي يحمل رقم 5,7 والتي أيضا تأتي مع تحديثات للتطبيق مثل زيادة سعة الصفحة الرئيسية timeline حتى تتسع إلى 500 تغريدة في المرة الواحدة، والتي تغنيك عن التحميل المتكرر. وحصل التطبيق على سرعة كبيرة للغاية في التشغيل والأداء مقارنة بنسخته القديمة، لذا يتوقع أن يكون بديلا مفضلا عن تطبيق تويتر المعروف عند المستخدمين.

مناقشة مذكرة «الغرفة» مع هيئة الأسواق مطلع أبريل.. واجتماعنا الأخير جيد وتبادلنا وجهات نظر

الغانم: الفساد يرتكبه قلة بالمجتمع.. وندادي بألا نكون الضحية



أبرز إنجازات «الغرفة» بـ 2013

قال رئيس الغرفة علي الغانم أن «الغرفة» تقدمت بمذكرات ومقترحات حول العديد من التشريعات والمواضع منها: ورقة بملاحظاتها حول مشروع قانون بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبيان حول صندوق الأسرة باعتباره صيغة معدلة لفكرة إسقاط القروض. كما أعدت الغرفة مذكرة موسعة حول مسودة تقرير بعثة البنك الدولي في شأن تعزيز نظام الاعسار والافلاس، والعلاقة بين الدائن والمدين. وقدمت الغرفة مذكرات ثلاث حول قضايا العمالة الوافدة، وقانون إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة. كما أبدت ملاحظاتها بشأن مشروع قانون إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية، واللائحة التنفيذية لقانون الشركات، واللائحة التنفيذية لقانون ترخيص المحلات التجارية، ومشروع قانون الاستثمار المباشر.

70 فعالية و32 ألف عضو

شاركت الغرفة في 70 فعالية خليجية وعربية وعالمية، واستقبلت 76 وفدا من 47 دولة. وزاد عدد أعضاء الغرفة عن اثنين وثلاثين ألفا، وبلغ عدد المعاملات التي أنجزتها قرابة 300 ألف. وشاركت الغرفة عام 2013 في عضوية 69 هيئة ومجلسا ولجنة مشتركة دائمة ومؤقتة.

«الغرفة» كادت تعجز عن تغطية مصاريفها

بلغ إجمالي إيرادات الغرفة 4,6 ملايين دينار مقابل أكثر من 4,7 ملايين عام 2012. أما إجمالي المصاريف فقد انخفض بمبلغ متواضع ليصل إلى قرابة 3,9 ملايين دينار، وحسب كلمة علي الغانم، فإنه لولا إيرادات المبنى وعائد الدوائج، لعجزت إيرادات الغرفة عن تغطية مصاريفها.

ارتفاع ضئيل للعمالة الوطنية بالقطاع الخاص

قال علي الغانم انه من أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكويتي تطور عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص من 83 إلى 86 ألفا بين عامي 2012 و2013. أي أن نسبة الارتفاع ضئيلة ومتراجعة، ما يعني تراجع وتيرة نمو العمالة الوطنية في القطاع الخاص، وتعدى هذه الظاهرة - بالدرجة الأولى - إلى تضارب سياسات وإجراءات الدولة في هذا الصدد، ذلك أن ما حظي به العاملون في الجهاز الحكومي من كوافر وزيادات، قد شجع عددا غير قليل من الكويتيين العاملين في القطاع الخاص للانتقال إلى القطاع الحكومي.

عن قانون الـ «B.O.T»: الدولة تأكل طبق الحلوى وتحفظ به في أن معاً

تطرق علي الغانم خلال كلمته الى إعادة تنظيم مشاريع البناء والتشغيل والتحويل، من خلال تعديل القانون رقم 2008/7 الـ (B.O.T)، وهو التعديل الذي تعمل عليه لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة باجتهاد ومثابرة، بعد أن ثبت التجربة الفعلية إخفاق صيغته الحالية في تحقيق الأهداف المرجوة منه. ففي دولة، ويسبب تملك الدولة لأكثر من 90% من الأراضي، أصبحت تكلفة الأرض سعرا أو إجبارا تشكل عملا حاسما في الجدوى المالية والتجارية للمشاريع، وفي تسعير الخدمات التي تقدمها هذه المشاريع للمواطنين. ورغم أن معظم الدول تقدم الأرض بأسعار رمزية للمشاريع التنموية، نجد أن الكويت لم تحسم أمرها في هذا الموضوع، ولا تزال تنحاز إلى سعر الأرض وقيمتها الإيجارية على حساب العائد التنموي للاقتصاد الوطني ككل. ويتعبير آخر، فإن الدولة تحاول أن تأكل طبق الحلوى وتحفظ به في أن معاً. ومحاولتها المستحيلة هذه، هي السبب الرئيسي وراء قصور الصيغة الحالية للقانون المنظم لمشاريع البناء والتشغيل والتحويل بكل أشكالها وتفرعاتها. من جهة أخرى، نلاحظ أن شراكة القطاعين العام والخاص في دول العالم عموما، والتامية منها على وجه الخصوص، تتوجه نحو مشاريع البنية الأساسية والمشاريع التنموية الكبرى. أما في دولة الكويت فقد تركزت الغالبية العظمى من عقود البناء والتشغيل والتحويل في المشاريع العقارية، مع غياب شبه كامل لمشاريع البنية الأساسية. وهذا الانحراف الكبير في مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص جعل مشروع القانون موضوع البحث يصب جل اهتمامه على العنصر العقاري في مشاريع الـ B.O.T، على حساب الاحتياجات والحوافز اللازمة لمشاريع البنية الأساسية والمشاريع التنموية الحقيقية.

إن الغرفة تشارك نواب الأمة حرصهم الوطني النبيل على حماية المال العام، كما تشاركهم مشاعر المرارة العميقة جراء الأخطاء والخطايا التي عابت عددا من مشاريع الـ B.O.T، نتيجة ضعف بعض النفوس حينها، ونتيجة فقر التجربة وغياب المتابعة والرقابة أحيانا. غير أن تطوير الفساد والمفسدين له سياساته وتشريعاته التي تقوم على الحزم والعدل في معاقبة الخاطئين من القطاعين دون شفاعة ولا استثناء. وقال الغانم إن التشريع المنظم لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الكويت، لا يمكن أن يولد سليما صحيحا وقادرا على تحقيق أهدافه التنموية ما لم تتوزم الدولة استراتيجية تنموية، تقف فيها بقوة وتوضوح مع مفاهيم الإرداهم والتنافسية والشفافية، وتنطلق منها بشجاعة الواثق بقدرته على تطبيق القانون وردع الفساد وحفظ الحقوق.



(محمد خلوصي)

بانشاء مناطق حرة على حدود الكويت خاصة مع عودة العلاقات مع العراق. ولفت السى ان «الغرفة» عضو في لجنة المناطق الحرة التي يرأسها وزير التجارة وأن اللجنة بحثت خلال اجتماعها الاربعاء الماضي تخفيض رسوم الكهرباء والماء للمنطقة الحرة. وفي كلمة له امام العمومية استعرض الغانم ملخصا لأهم ما جاء في التقرير السنوي الذي وضعته الغرفة، موضحة ما قامت به في إطار دورها كممثلة لمجتمع الأعمال الكويتي، ومعبرة عن آرائه ومواقفه، ومبينة أهم نشاطاتها على المستويين المحلي والخليجي، وعلى الصعيدين العربي والدولي.

بإمكانية استثمار وديعة الغرفة الكائنة في أحد البنوك قال الغانم: القانون لا يسمح للغرفة بالاستثمار في أي قناة استثمارية سوى الوديعة فقط وهناك جهود من قبل الغرفة بتعديل القانون عسر اقتراح تم تقديمه للبرلمان. وعن مشكلات التراخيص بالمنطقة الحرة قال الغانم أن الغرفة هي أول من اقترح بإنشاء مناطق حرة، لكن المنطقة الحرة انتقلت بعيدا عن أهدافها وصارت هناك نزاعات وصراعات منذ سنوات وكان للغرفة محاولات لتصحیح الأمور، معربا عن تفاؤله بتصحیح اوضاع المنطقة الحرة خلال الفترة المقبلة.

وذكر أن «الغرفة» طالبت بامكانية استثمار وديعة الغرفة الكائنة في أحد البنوك قال الغانم: القانون لا يسمح للغرفة بالاستثمار في أي قناة استثمارية سوى الوديعة فقط وهناك جهود من قبل الغرفة بتعديل القانون عسر اقتراح تم تقديمه للبرلمان. وعن مشكلات التراخيص بالمنطقة الحرة قال الغانم أن الغرفة هي أول من اقترح بإنشاء مناطق حرة، لكن المنطقة الحرة انتقلت بعيدا عن أهدافها وصارت هناك نزاعات وصراعات منذ سنوات وكان للغرفة محاولات لتصحیح الأمور، معربا عن تفاؤله بتصحیح اوضاع المنطقة الحرة خلال الفترة المقبلة.

ميزانية الغرفة كما هي في 2013-12 و2013 وحساباتها المالية عن السنة المالية 2013. وتم اختيار لجنة مساندة لمعاونة لجنة الاشراف على الانتخابات حيث تكونت من 7 أشخاص هم «عصام الميلم وعلي اشكناني وحسام البسام ومحمد النجدي واحمد العطار ورashed الهارون وهشام الشارخ».

المدخلات خلال العمومية قال الغانم في مداخلات مع الحضور ان «الغرفة» لها دور واضح في موضوع انجاز معاملات الشركات في مكان واحد (الشباك الواحد) بالتعاون مع بعض الجهات الحكومية. وحول رؤية احد الحضور

ان الفساد موجود في كل دولة، ويفترض ألا يكون التشدد في تطبيق القانون مجرد الشكل بأمر وقعت في الماضي، فلا بد من الأخذ بالقانون على اساس الإصلاح المستقبلي. وزاد : الفساد ترتكبه مجموعة قليلة من المجتمع، ولا تمثل المجتمع، لذلك نحن ننادي بألا تكون ضحية لفساد القلة. وضرب مثلا على ذلك بأن الدولة تمتلك 95% من الاراضي، وأن ندرة الأراضي هي اساس المشكلة الاسكانية، فلا ينبغي أن تحجم الدولة عن طرح اراض مجرد الخوف من الفساد، فالفسد لابد ان يعاقب.

بنود العمومية إلى ذلك، أقرت العمومية تقرير مراقب الحسابات عن

رسالة «الغرفة» السياسية: 5 حقائق قبل إصدار التشريعات وتعديلها

نلاحظه من توجهات واضحة، لإدخال تعديلات جوهرية في التشريعات حديثة الصدور - استجابة لحاجة فعلية حيننا. وانطلاقا من نزعات سياسية حيننا - فسأحاول أن أطرح عددا من الحقائق والشروط التي تجب مراعاتها في إصدار التشريعات الاقتصادية. لكي تكنسب صفتها الإصلاحية والتنموية:

قال رئيس «الغرفة» علي الغانم ان السنوات القليلة الأخيرة شهدت إنجازا طيبا يحسب للسلطتين التشريعية والتنفيذية معا. في مجال التشريع الاقتصادي. وقد استقبلت الأوساط الاقتصادية هذه التشريعات بكثير من التفاؤل والرحيب، وبكثير من الأمل باستكمال المنظومة التشريعية التي تهيئ المناخ المناسب للإصلاح الاقتصادي المنشود. ونظرا لما



حضور كثيف للجمعية العامة الخمسين لـ «الغرفة» أمس

لا تثال أبدا من مسؤوليها عن سلامة القرار ونتائجها. وإن إقصاء القطاع الخاص عن المشاركة في بناء القرار الاقتصادي تحت لافتة تعارض المصالح غير صحيح وغير مفيد. فتعارض المصالح يمكن أن يكون في عملية اتخاذ القرار وإصداره، ولا وجود للتعارض في مرحلة الحوار والمشاورة.

خامسا: ضرورة مشاركة القطاع الخاص في بناء القرار الاقتصادي. والمشاركة في بناء القرار تعزز الشفافية، وتوفر فرصة الاطلاع على أهداف ومسوغات القرار وآثاره المرتقبة. والمشاركة في بناء القرار لا تنال أبدا من الحق المطلق والحصري للسلطتين باتخاذ القرار وإصداره، كما

انتشار أو انحسار ثقافة الثقة في مجتمعاتها. فالجماعات القائمة على الثقة هي المجتمعات الأقدر على التقدم، أما تلك التي تغلب فيها ثقافة الشك والتريبص ونظرية «المؤامرة»، فتبقى أسيرة الماضي والخوف من التغيير. فاجواء الثقة -إن شرط للتقدم، واجواء الشك كفيلة بأن يبقى الحراك في دائرة الركود.

أن هذين الالتزامين يسيران حتى الآن بعكس الاتجاه الصحيح، فالالتزام السياسي بالإصلاح الاقتصادي غائب حيث يجب أن يحضر، والتدخل السياسي الذي يشوه المعايير الفنية حاضر، حيث يجب أن يغيب. رأبعا: ثمة نظريات حديثة تفسر تفاوت قدرات الشعوب والدول على التقدم، بمدى

القوانين ويعطل أهدافها أن تولد أسيرة الماضي لدرجة تحول دون استقرار المستقبل. ثالثا: إن نجاح تشريعات الإصلاح الاقتصادي مرهون بشرطين أساسيين ومتكاملين، هما الالتزام السياسي ببرنامج واضح للإصلاح، والالتزام الموضوعي بالمعايير الاقتصادية والفنية السليمة. ومن المؤسف فعلا أن نلاحظ

أولاً: إن صدور القوانين القاصرة عن غاياتها ليس مسؤولية سلطة دون أخرى، بل تيارات سياسية دون غيرها، وهو نتيجة طبيعية لتضافر عدة أسباب موضوعية أهمها: غياب النظرة التنموية الاستراتيجية وغموض المفاهيم، ما يسهل وجود اختلافات - وربما تناقضات - بين التشريعات. وبالتالي، يجب أن تأتي تشريعات الإصلاح الاقتصادي متكاملة متسقة في إطار استراتيجية تنموية معلنة الأهداف، وأضحة المفاهيم، وأن تأتي هذه التشريعات وافية كافية لتحقيق أغراضها، لا قاصرة عنها، ولا متناقضة مع غيرها.

ثانياً: مع التفهم لمشاعر المرارة جراء الأخطاء والخطايا التي عابت عددا من الممارسات الاقتصادية، نتعتقد أن تطوير الفساد والمفسدين لا يكون باتخاذ الشك أساسا والريبة منتظلا، بل من خلال تطبيق القانون بعقل وحزم. وإذا كان من ركائز التشريع السليم الاستفادة من تجارب الماضي ودروسه، فإن أخطر ما يعيب

«المحاسبين» ناقشت صورتها حول قانون «هيئة الأسواق» مع الزلزلة

مكاتب التدقيق يبلغ طائلة وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر من قبل مفوضي هيئة أسواق المال. ولفت الجيران إلى أن الجمعية بصدد عقد ندوة الأحد المقبل يحضرها ممثلون من جميع القطاعات الاقتصادية والخبراء من المتداولين وأساتذة الجامعات والمتخصصين

المواطنين وتعزيز دور البورصة في النشاط الاقتصادي باعتبارها أهم القطاعات المالية ليس على مستوى الكويت وإنما على المستوى العالمي. وتطرق الجيران إلى أن الأزمة الحالية التي يعانها مكاتب التدقيق المحاسبي تتمثل في ارتفاع الرسوم المقررة على المكاتب والتي تصل إلى 1000 دينار مع استمرار الركود في سوق التدقيق وهو الأمر الذي يزيد من معاناة المحاسبين، إضافة إلى أن اشتراطات هيئة الأسواق لعمل المكاتب باتت «صعبة» وتحمل

التدقيق المحاسبي والتي أهمها القرار رقم 8 الذي يعتبر من أكثر القرارات التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل هيئة الأسواق بغرض تطوير أداء مكاتب التدقيق. وبين الجيران أن النائب يوسف الزلزلة استمع لملاحظات أعضاء مجلس الإدارة ووعده بالعمل على تضمين مشكلات مراقبي الحسابات ضمن مطالبات النواب بتعديل قانون هيئة أسواق المال. وأشار إلى أن النائب يوسف الزلزلة أكد على أن مصلحة المتداولين الذين يمثلون شريحة كبيرة من

اجتمع أعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين مع النائب في مجلس الأمة د.يوسف الزلزلة لاستعراض رؤيتها بشأن قانون هيئة أسواق المال بغرض تحقيق أهداف القانون الرامية لتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير أداء البورصة لتكون على قدم المساواة بمثيلاتها الخليجية والعربية. وبهذه المناسبة، أشار رئيس جمعية المراجعين والمحاسبين د.نادر الجيران إلى أن اللقاء تناول المشكلات التي تواجه مراقبي الحسابات بسبب القرارات المنظمة لعمل مكاتب

التي تمثلون شريحة كبيرة من المجتمع، حيث يجب أن يعالجها بشكل عاجل. وأكد على أهمية تطوير أداء مكاتب التدقيق المحاسبي في ظل التحديات الحالية. وقال الجيران إن الهيئة ستعقد ندوة في وقت لاحق لتناول هذه القضايا.